

السياسات العمومية التربوية

المجال الثالث: المستجدات والمشاريع الاستراتيجية

الحصة 13:

1. الارتقاء بمهن التربية والتكوين
2. الحوض المدرسي



مقدمة

تُعتبر التربية والتكوين من أهم الركائز التي تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق التنمية والتقدم، فالتعليم الجيد هو الأساس الذي تقوم عليه نهضة الأمم وتطورها. ويُعد المدرس والمكوّن محور العملية التعليمية، إذ يقومان بدور أساسي في نقل المعرفة وتنمية المهارات وبناء شخصية المتعلم.

ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد، أصبح من الضروري تطوير مهن التربية والتكوين والارتقاء بها حتى تكون قادرة على مواكبة متطلبات العصر وتحديات المستقبل. لذلك أصبح إصلاح منظومة التعليم مرتبطاً بشكل كبير بتأهيل العاملين في هذا المجال وتحسين ظروف عملهم وتطوير كفاءاتهم المهنية.

ومن هنا تبرز أهمية الحديث عن الارتقاء بمهن التربية والتكوين باعتباره مدخلاً أساسياً لتحسين جودة التعليم وتحقيق التنمية البشرية.

أولاً: مفهوم مهن التربية والتكوين

يقصد بمهن التربية والتكوين مجموعة من الوظائف والأنشطة المرتبطة بالعملية التعليمية والتربوية، والتي تهدف إلى إعداد المتعلمين معرفياً ومهارياً وقيماً.

وتشمل هذه المهن عدة مجالات متكاملة، من أبرزها:

1. مهنة التدريس

تُعد مهنة التدريس من أهم المهن في المجتمع، حيث يقوم المدرس بتعليم المتعلمين مختلف المعارف والعلوم، كما يعمل على تنمية قدراتهم الفكرية ومهاراتهم الحياتية.

ولا يقتصر دور المدرس على نقل المعلومات فقط، بل يشمل أيضاً توجيه المتعلمين وتربيتهم على القيم الأخلاقية والاجتماعية مثل التعاون والاحترام والانضباط.

2. مهنة الإدارة التربوية

تشمل الإدارة التربوية مدير المؤسسة التعليمية والحراس العاميين والنظار وغيرهم من المسؤولين عن تسيير المؤسسات التعليمية وتنظيم العمل داخلها.

ويتمثل دورهم في توفير الظروف المناسبة للتعليم والتعلم، وضمان حسن سير العملية التربوية داخل المؤسسة.

3. مهنة التأطير التربوي

يقوم بها المفتشون التربويون الذين يشرفون على تأطير المدرسين وتوجيههم، ويعملون على تحسين الممارسات التربوية من خلال تقديم النصائح والتوجيهات وتنظيم دورات تكوينية.

4. مهنة التوجيه التربوي

تهدف هذه المهنة إلى مساعدة المتعلمين على اختيار المسارات الدراسية والمهنية التي تتناسب مع قدراتهم وميولاتهم، كما تساعدهم على التخطيط لمستقبلهم الدراسي والمهني.

5. مهن الدعم التربوي والنفسي

تشمل هذه المهن الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الذين يعملون على مساعدة المتعلمين في مواجهة الصعوبات الاجتماعية أو النفسية التي قد تؤثر على تعلمهم. إن تكامل هذه المهن يساهم في تحقيق تعليم متوازن وشامل يهدف إلى تنمية شخصية المتعلم من جميع الجوانب.

ثانياً: أهمية الارتقاء بمهن التربية والتكوين

إن تطوير مهن التربية والتكوين يمثل خطوة أساسية نحو تحسين جودة التعليم، وتبرز أهميته في عدة جوانب:

1. تحسين جودة التعليم

المدرس المؤهل علمياً وبيداغوجياً يستطيع تقديم تعليم فعال يساعد المتعلمين على الفهم والتحليل والتفكير النقدي، مما يؤدي إلى تحسين مستوى التحصيل الدراسي.

2. مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية

يشهد العالم اليوم ثورة معرفية وتكنولوجية كبيرة، الأمر الذي يتطلب من العاملين في مجال التربية والتكوين تطوير مهاراتهم باستمرار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم.

3. إعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل

التعليم الجيد يساهم في تكوين أفراد قادرين على الإبداع والابتكار والمشاركة في بناء المجتمع.

4. تعزيز مكانة المدرس داخل المجتمع

عندما يتم الاهتمام بمهن التربية والتكوين وتحسين ظروف العمل فيها، فإن ذلك يرفع من مكانة المدرس ويعزز احترام المجتمع له.

5. تحقيق التنمية البشرية

يعتبر التعليم من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن المجتمعات المتقدمة تعتمد بشكل كبير على المعرفة والمهارات.

ثالثاً: متطلبات الارتقاء بمهن التربية والتكوين

لتحقيق تطوير حقيقي لمهن التربية والتكوين، لا بد من توفير مجموعة من الشروط والمتطلبات.

1. تحسين التكوين الأساسي

يُعد التكوين الأساسي المرحلة الأولى لإعداد المدرسين وتأهيلهم لممارسة مهنتهم. ويجب أن يشمل هذا التكوين:

- التمكن من المعارف العلمية المرتبطة بالتخصص.
- اكتساب المهارات البيداغوجية الحديثة.
- تعلم أساليب إدارة القسم والتواصل مع المتعلمين.
- التدريب العملي داخل المؤسسات التعليمية.

2. التكوين المستمر

لا يمكن للمدرس أن يكتفي بما تعلمه في بداية مسيرته المهنية، بل يحتاج إلى تكوين مستمر يساعده على:

• تطوير مهاراته المهنية.

• التعرف على طرق التدريس الحديثة.

• مواكبة التطورات التكنولوجية.

• تبادل الخبرات مع زملائه.

3. تحسين الظروف المهنية

من أهم العوامل التي تساعد على الارتقاء بمهن التربية والتكوين توفير ظروف عمل مناسبة، مثل:

• تقليص عدد التلاميذ داخل الأقسام.

• توفير الوسائل التعليمية والرقمية.

• تحسين الأجور والتحفيزات المهنية.

• توفير فضاءات تعليمية مجهزة.

4. إدماج التكنولوجيا في التعليم

أصبحت التكنولوجيا جزءاً أساسياً من العملية التعليمية، لذلك ينبغي:

• تدريب المدرسين على استخدام الوسائل الرقمية.

• توظيف الحواسيب والسبورات الذكية.

• استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية.

5. تعزيز البحث التربوي

يساهم البحث التربوي في تطوير الممارسات التعليمية من خلال دراسة المشكلات التي تواجه العملية

التعليمية واقتراح حلول مبتكرة لها.

6. تشجيع الابتكار والإبداع

من المهم تشجيع المدرسين على ابتكار طرق تدريس جديدة تساعد على جعل التعلم أكثر متعة وفعالية.

رابعاً: التحديات التي تواجه مهن التربية والتكوين

على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم، إلا أن مهن التربية والتكوين ما تزال تواجه مجموعة من التحديات.

1. الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية

يؤثر الاكتظاظ بشكل سلبي على جودة التعليم، لأنه يجعل من الصعب على المدرس متابعة جميع المتعلمين.

2. نقص الوسائل التعليمية

تعاني بعض المؤسسات التعليمية من نقص في الوسائل التعليمية والتكنولوجية، مما يعيق استخدام طرق التدريس الحديثة.

3. الضغط المهني

يتعرض المدرسون لضغط مهني كبير نتيجة كثرة المسؤوليات والمهام التي يقومون بها.

4. ضعف التحفيز المهني

في بعض الحالات، يشعر المدرسون بنقص في التحفيز المادي أو المعنوي، مما قد يؤثر على أدائهم المهني.

5. التغيرات السريعة في المعرفة

تتطور المعرفة بشكل سريع في العصر الحديث، مما يفرض على المدرسين مواكبة مستمرة لهذه التطورات.

خامساً: آفاق تطوير مهن التربية والتكوين

لضمان تطوير مستدام لمهن التربية والتكوين، يجب العمل على مجموعة من الإصلاحات المستقبلية.

1. تحديث برامج تكوين المدرسين

يجب أن تعتمد برامج التكوين على الممارسة التطبيقية والتدريب العملي داخل المؤسسات التعليمية.

2. تعزيز الشراكة بين المدرسة والمجتمع

يمكن للمجتمع المدني والأسر أن يلعبوا دوراً مهماً في دعم العملية التعليمية.

3. تطوير السياسات التعليمية

ينبغي أن تعتمد السياسات التعليمية على التخطيط الجيد والاستجابة لمتطلبات العصر.

4. تشجيع استخدام التعليم الرقمي

يمكن للتعليم الرقمي أن يسهم في توسيع فرص التعلم وتحسين جودة التعليم.

5. دعم الابتكار التربوي

تشجيع المشاريع التربوية المبتكرة التي تساعد على تحسين طرق التعليم والتعلم.

خاتمة

إن الارتقاء بمهن التربية والتكوين يعد من أهم العوامل التي تساهم في إصلاح منظومة التعليم وتحقيق التنمية المجتمعية. فالمدرس يمثل العنصر الأساسي في العملية التعليمية، وكلما تم الاهتمام بتكوينه وتأهيله وتحسين ظروف عمله، انعكس ذلك بشكل إيجابي على جودة التعليم ومستوى المتعلمين.

لذلك يجب أن تتضافر جهود الدولة والمؤسسات التعليمية والمجتمع من أجل دعم مهن التربية والتكوين والارتقاء بها، لأن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الأجيال القادمة.

الحوض المدرسي في القانون الإطار 51.17

مقدمة

يشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين أحد أهم الأوراش الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع. وفي هذا السياق تم إصدار القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي يهدف إلى إرساء إصلاح شامل ومستدام للتعليم. ومن بين المفاهيم التنظيمية التي أكد عليها هذا القانون مفهوم **الحوض المدرسي**، باعتباره آلية لتنظيم الخريطة المدرسية وتحسين تدبير المؤسسات التعليمية وتقريب الخدمات التربوية من المتعلمين.

ويهدف اعتماد الحوض المدرسي إلى تحقيق الانسجام بين مختلف المؤسسات التعليمية داخل مجال جغرافي محدد، بما يساهم في تحسين جودة التعليم وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين.

أولاً: تعريف الحوض المدرسي في القانون الإطار 51.17

يقصد بالحوض المدرسي في إطار القانون الإطار 51.17 المجال الجغرافي الذي يضم مجموعة من المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، والتي يتم تنظيمها بشكل يسمح بتأمين المسار الدراسي للمتعلمين من مرحلة إلى أخرى داخل نفس المجال التربوي.

ويعتمد هذا التنظيم على:

• القرب الجغرافي بين المؤسسات التعليمية.

• توزيع متوازن للمتعلمين.

• توفير شروط الانتقال السلس بين الأسلاك التعليمية.

ويهدف هذا المفهوم إلى جعل المدرسة جزءاً من محيطها الاجتماعي والاقتصادي، مع ضمان استفادة المتعلمين من تعليم جيد داخل بيئة قريبة منهم.

ثانياً: أهداف الحوض المدرسي في القانون الإطار

يرمي اعتماد نظام الحوض المدرسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية والتنظيمية، من أهمها:

1. ضمان تكافؤ الفرص

يسعى الحوض المدرسي إلى توفير فرص تعليم متكافئة لجميع المتعلمين، سواء في المناطق الحضرية أو القروية.

2. تحسين تنظيم الخريطة المدرسية

يساعد هذا النظام على توزيع المؤسسات التعليمية بشكل متوازن داخل المجال الجغرافي، مما يسهل عملية التخطيط التربوي.

3. تسهيل الانتقال بين الأسلاك التعليمية

يمكن للمتعلم أن ينتقل من التعليم الابتدائي إلى الإعدادي ثم إلى الثانوي داخل نفس الحوض المدرسي.

4. تقليل الهدر المدرسي

يساهم تقريب المؤسسات التعليمية من المتعلمين في الحد من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة.

5. تحسين تدبير الموارد

يمكن للحوض المدرسي أن يساعد في الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة

داخل المؤسسات التعليمية.

ثالثاً: مكونات الحوض المدرسي

يتكون الحوض المدرسي من مجموعة من العناصر التي تشكل منظومة متكاملة، ومن أهمها:

1. المؤسسات التعليمية

تشمل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها:

• المدارس الابتدائية

• الثانويات الإعدادية

• الثانويات التأهيلية

2. الموارد البشرية

تضم جميع العاملين في القطاع التربوي داخل الحوض المدرسي، مثل:

• الأساتذة

• المديرين

• الأطر الإدارية

• المفتشين التربويين

3. المتعلمون

يشكل المتعلمون محور الحوض المدرسي، حيث يتم تنظيم مساراتهم الدراسية داخل هذا المجال الجغرافي.

4. الموارد المادية والتجهيزات

تشمل البنيات التحتية والوسائل التعليمية التي تستخدم في العملية التعليمية.

رابعاً: دور الحوض المدرسي في إصلاح التعليم

يلعب الحوض المدرسي دوراً مهماً في تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17، ومن

أبرز أدواره:

1. تحسين حكمة المؤسسات التعليمية

يساهم الحوض المدرسي في تعزيز التنسيق بين المؤسسات التعليمية وتحسين طرق

تدبيرها.

2. تطوير التخطيط التربوي

يساعد على وضع خطط تعليمية تستجيب لحاجيات المتعلمين داخل المجال الجغرافي.

3. دعم التعاون بين المؤسسات

يمكن للمؤسسات داخل الحوض المدرسي تنظيم أنشطة مشتركة وتبادل الخبرات بين الأساتذة.

4. تحسين خدمات التوجيه المدرسي

يساعد على توجيه المتعلمين نحو المسارات الدراسية المناسبة داخل نفس الحوض.

خامساً: التحديات التي تواجه تطبيق الحوض المدرسي

رغم أهمية هذا النظام، إلا أن تطبيقه يواجه بعض الصعوبات، من بينها:

•الاكتظاظ داخل بعض المؤسسات التعليمية.

•نقص الموارد البشرية في بعض المناطق.

•ضعف البنية التحتية في بعض المؤسسات.

•صعوبة التنقل بالنسبة للمتعلمين في المناطق القروية.

ولذلك فإن نجاح هذا النظام يتطلب توفير الإمكانيات الضرورية لضمان تطبيقه بشكل فعال.

خاتمة

يعتبر الحوض المدرسي أحد الآليات التنظيمية المهمة التي جاء بها القانون الإطار 51.17 من أجل إصلاح منظومة التربية والتكوين. فهو يهدف إلى تحسين تدبير المؤسسات التعليمية وتنظيم الخريطة المدرسية وضمان تكافؤ الفرص بين المتعلمين. كما يسهم في تقريب الخدمات التعليمية وتحسين جودة التعلّيمات. ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام، يجب العمل على توفير الموارد اللازمة وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين التربويين، بما يضمن تعليماً جيداً لجميع المتعلمين ويساهم في تحقيق التنمية المجتمعية.